قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٦ (١٩٤٨)
بتاريخ ١٧ نيسان (إبريل) ١٩٤٨

الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية في فلسطين

إن مجلس الأمن،

بعد أن نظر في قراره رقم ٤٣ (١٩٤٨) في ١ نيسان (إبريل) ١٩٤٨، والأحاديث التي أجراها رئيسه مع ممثلي الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا لغرض ترتيب هدنة بين العرب واليهود في فلسطين،

ونظرا إلى أنه، كما ورد في ذلك القرار، من الضرورة الملحة بمكان وضع حد فورا لأعمال العنف في فلسطين، وإقامة الظروف الملائمة للسلام والنظام في ذلك البلد،

ونظرا إلى أن حكومة المملكة المتحدة، ما دامت هي الدولة المنتدبة، مسؤولة عن صيانة السلام والنظام في فلسطين وعليها أن تستمر في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لأجل هذه الغاية، وأنها، في عملها هذا، يجب أن تحظى بتعاون وتأييد مجلس الأمن بصفة خاصة، وكذلك أعضاء الأمم المتحدة،

١. **يدعو** جميع الأشخاص والمنظمات في فلسطين، وخاصة الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية، أن تتخذ حالا، دون إجحاف بحقوقها ومطالبيها ومواقفها، وكمساهمة منها في المنفعة العامة والمصالح الدائمة لفلسطين، الإجراءات التالية:

أ- إيقاف جميع الأعمال ذات الصبغة العسكرية أو شبه العسكرية، وكذلك أعمال العنف والإرهاب والتخريب ؛

ب- الامتناع من إحضار ومساعدة وتشجيع إدخال العصابات المسلحة والرجال المحاربين إلى فلسطين، جماعات كانوا أم أفرادا، مهما كان أصلهم ؛

ج- الامتناع من استيراد أو حيازة الأسلحة والمواد الحربية، ومن المساعدة أو التشجيع على استيرادها أو حيازتها ؛

د- الامتناع، لحين مواصلة النظر في حكومة فلسطين المستقبلة من قبل الجمعية العامة، من أي نشاط سياسي قد يجحف بحقوق أو مطاليب أو موقف أحدى الطائفتين ؛

ه- التعاون مع سلطات الانتداب من أجل المحافظة الفعالة على القانون والنظام والخدمات الضرورية، خصوصا تلك المتعلقة بالنقل، والمواصلات، والصحة، والموارد الغذائية والمائية ؛

و- الامتناع عن أي عمل يعرض للخطر سلامة الأماكن المقدسة في فلسطين، ومن أي عمل قد يعترض الوصول إلى جميع المزارات والمعابد لغرض العبادة من قبل أولئك الذين لهم حق مثبت في زيارتها والعبادة فيها ؛

٢. **يطلب** إلى حكومة المملكة المتحدة، ما دامت هي الدولة المنتدبة، أن تبذل قصارى جهدها لحمل جميع المعنيين في فلسطين على قبول الإجراءات الواردة في الفقرة (١) أعلاه، ومع احتفاظها بحرية عمل قواتها، أن تشرف على تنفيذ هذه الإجراءات من قبل جميع المعنيين، وأن تبقي مجلس الأمن والجمعية العامة على علم بمجريات الوضع في فلسطين ؛

٣. **يدعو** جميع الحكومات، وخاصة تلك التابعة للبلاد المجاورة لفلسطين، إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للمساعدة في تنفيذ الاجراءات الواردة في الفقرة (١) أعلاه، وخاصة تلك التي تشير إلى دخول العصابات المسلحة والرجال المحاربين، جماعات وأفرادا، والأسلحة والمواد الحربية إلى فلسطين.

تبنى المجلس هذا القرار،
في جلسته رقم ٢٨٣، بـ ٩ أصوات
مقابل لا شيء وامتناع ٢
كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، بلجيكا، سورية، الصين، فرنسا، كندا، كولومبيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

ضد القرار: -

امتناع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية.

المصدر: **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧- ١٩٧٤**، تقديم الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣.